

## الزكاة والعولمة

أ.د. محمد الحسن بريمة إبراهيم (\*)

### تعريف العولمة :

**التعريف (1) :** العولمة رديف التدويل (Internationalization)، بمعنى الزيادة المطردة في كثافة وتوافق (Interdependence) التفاعل بين الدول ذات السيادة على المستوى الاقتصادي والمعرفي . ولما كان انسياب السلع الاقتصادية والمعرفية يتجاوز مستوى التدويل فإن عملية العولمة في هذا التعريف هي بقاء الدولة القطرية كما هي بينما تتقاصر حدودها الجغرافية والسياسية . العولمة هنا أيضا رديف الليبرالية .

**التعريف (2) :** العولمة هي عملية التقاء وتقارب عالمي (Globalconvergence) نحو التجانس في الرؤية للقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من محاور النشاط الاجتماعي . الأصول النظرية لمثل هذا التعريف نجدها عند فاكوباما في نهاية التاريخ، وغيرها من الأيديولوجيا الغربية المنادية بعالمية الرؤية الكونية الغربية وضرورة توحيد العالم على أساسها في كل شئون الاجتماع البشري . السياسات المالية والنقدية وبرامج إعادة التكييف الهيكلي التي تلزم بها المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) الدول النامية هي تجسيد لهذا التقارب الدولي في تبني الرؤية الكونية الغربية .

دول العالم الثالث تنظر إلى هذا النوع من العولمة باعتباره رديف التغريب وربما حتى الأمركة. ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى التي تسعى إلى عولمة العالم على قلبها بما يحقق مصالحها ولو أدى ذلك إلى الإمبريالية الجديدة (الأزمة العراقية مثال).

**التعريف (3) :** العولمة تعرف بأهم خصائصها وهي عملية التفاعل الاجتماعي الكوني المتجاوز والملغي للحدود الإقليمية، والجغرافية والسياسية "Supra-territorialization". لقد أدى التطور في تقنية المعلومات، مثل

(\*) معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة، السودان.

الإنترنت، إلى إمكان التواصل المالي والمعرفي على المستوى الكوني والفوري دون أدنى اعتبار لأي مرجعية جغرافية أو سياسية أو قيود إقليمية من صنع البشر . هنا العولمة عملية متجاوزة لليبرالية الاقتصادية والتطور التقني المعلوماتي ، سواء في طريقة عملها أو نتائجها المتوقعة . العولمة هنا متجاوزة لمعنى التغريب والأمركة وإن كانتا أساساً لحركتها .

### تجليات العولمة في دول العالم الثالث :

\* الدراسات الميدانية التي قام بها باحثون في البنك الدولي تفصيلاً لآثار العولمة على الدول النامية من خلال سياسات التكييف الهيكلي يمكن تلخيصها في الآتي :

1- أثر الإصلاحات الهيكلية في قطاعي التجارة الخارجية والتمويل على الصناعة والعمالة وقطاع صغار المنتجين .

1-1 تم تدمير الصناعات المحلية والعمالة بسبب إغراق الأسواق المحلية بالواردات ذات المنافسة العالية بسبب تحرير التجارة وكذلك بسبب السياسات التمويلية التي جذبت رأس المال بعيداً عن النشاط الاقتصادي المنتج .

1-2 النساء وصغار المنتجين المحليين ، لا سيما في المناطق الريفية ، لازمهم العجز عن الحصول على التمويل المناسب من مؤسسات التمويل الرسمية ، سواء كانت تجارية أو حكومية .

1-3 فشلت زيادة الصادرات في توليد معتبر للنشاط الاقتصادي المحلي أو زيادة العمالة المحلية.

2- أثر الإصلاحات الزراعية والتعدينية والتجارية على الإنتاج الزراعي ، الأمن الغذائي ، والتجمعات الفقيرة .

2-1 أدى تحرير النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية وانحسار دور الدولة التنموي مقروناً بتحرير التجارة وانخفاض قيمة العملة المحلية ، إلى التحيز لصالح إنتاج الصادر وإيثاره على الإنتاج من أجل السوق المحلي ، مما عمق الهوة في توزيع المال وعدم العدل الاجتماعي .

2-2 تضرر صغار المزارعين من تحيز السياسات التمويلية لصالح قطاعات الصادر وكبار المزارعين ، مع اختفاء دور بنوك التنمية التي تقدم التمويل بتكلفة منخفضة .

2-3 السياسات الإصلاحية في مجالات الزراعة والتعدين أثرت بصورة مباشرة على أوضاع الملكية والاستفادة من الأراضي المنتجة ، مما عمق فجوة توزيع الدخل والثروة في الريف .

2-4 تركيز الأراضي الزراعية في مجال إنتاج الصادر ، والفساد البيئي الناجم بسبب تحرير الزراعة والتعدين ، أدى إلى ارتفاع في كلفة المعيشة ، لا سيما أسعار السلع الغذائية، وترتب على ذلك ضعف الأمن الغذائي .

3- أثر الخصخصة والإصلاحات في سوق العمل على الأجور والعمالة والفقير .

3-1 تدهور وانخفاض الأجور الحقيقية بسبب سياسات الإصلاح في سوق العمل وغيرها من سياسات التكيف الهيكلي ، ولا سيما في فئات الدخل المحدود .

3-2 زيادة البطالة وانعدام الأمن الوظيفي وتدهور بيئة العمل مع اتساع سياسة الخصخصة والتساهل في القوانين المنظمة لعلاقات العمل .

3-3 زيادة عدم المساواة وانخفاض دخل الأسرة أدى إلى زيادة في عمل الأطفال واختيار استراتيجيات بقاء مضرّة وازدياد الاغتراب الاجتماعي بكل مشاكله .

4- أثر خصخصة المرافق العامة وإصلاحات الإنفاق العام على توفر الخدمات العامة وعلى الفقر .

4-1 خصخصة المرافق والخدمات العامة أدت إلى ارتفاع أسعار تلك الخدمات لعامة الناس دون تحسن يذكر في نوعيتها ، بل ربما أصبح الوصول إلى الخدمة أكثر صعوبة لدى كثير من الناس .

4-2 رفع الدعم الحكومي عن كثير من السلع والخدمات الضرورية أثر سلباً على الفقراء وعلى نوعية حياتهم .

3-4 أدت سياسات الهيكلية والاستقرار الاقتصادي إلى انخفاض حاد في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة ، مع استمرار الوفاء بسداد الديون الأجنبية .

4-4 تدهور مستوى التعليم والرعاية الصحية بسبب الانحسار المستمر في الإنفاق الحكومي عليهما.

4-5 أدى فرض نظام المشاركة في التكلفة إلى تحجيم قدرة الفقراء على الحصول على خدمات التعليم والصحة .

5- ضعف الأداء الاقتصادي الكلي لسياسات التكيف الهيكلي.

لقد أثبتت تجارب الدول التي طبقت سياسات التكيف الهيكلي فشل تلك السياسات في خلق اقتصاديات معافاة ، بل على العكس زادت من العجز في الموازين التجارية وفي ديون تلك الدول ، وكان الأداء في مجال النمو الاقتصادي وكفاءة وقدرة اقتصاديات تلك الدول التنافسية مخيباً للآمال . كثر سوء التخصيص للموارد المالية والمنتجة، وتدمير الطاقة الإنتاجية القومية وخراب البيئة . الفقر وعدم العدل الاقتصادي والاجتماعي هما اليوم أسوأ مما كانا عليه قبل عشرين عاماً ، والثروة أكثر تركيزاً ، وفرص العمل والحياة الكريمة أقل كثيراً لعدد كبير من الدول والبشر ممن فاتتهم منافع العولمة بسبب سياسات التكيف الهيكلي.

**العولمة وتجليات الفقر :**

أ-التجليات المختلفة للفقر

1- **العجز الاقتصادي** ، متمثلاً في انعدام القدرة على كسب دخل محترم أو امتلاك أصول اقتصادية، أو استهلاك يفي الضروريات والحاجيات .

2- **العجز الإنساني** ، متمثلاً في ضعف الصحة البدنية ، ضعف التعليم ، ضعف الغذاء والمأوى والماء النظيف ، وعدم القدرة على الإحصان .

3- **العجز السياسي** ، متمثلاً في ضياع الحقوق السياسية ، وعدم القدرة على التأثير على القرار السياسي وأولويات السياسات العامة .

4- **العجز الاجتماعي والثقافي** ، متمثلاً في المهانة الاجتماعية والعزلة الثقافية والنظرة الدونية من المجتمع .

5- **العجز الأمني** ، متمثلاً في فقدان الإحساس بالأمن من بطش الملاء أو خدش الكرامة في النفس والأهل ، والقابلية للاستغلال من كل اتجاه .

6- **العجز الديني** ، متمثلاً في العيش المستمر تحت وطأة الفتنة في الإيمان بالله تعالى.

ب- أثر العولمة في التجليات المختلفة للفقير

1- أثر العولمة في العجز الاقتصادي ، وقد أسهبنا الحديث عن هذا الأثر في الصفحات السابقة .

2- الأثر السالب للعولمة في الصحة البدنية للفقراء ، فقد أدت سياسات التكيف الهيكلي إلى أن تخفض الدول الإفريقية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي الإنفاق على الخدمات الصحية بنسبة 50% .

\* سوف تؤدي إتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) والقات التي تفرض أنواعاً من القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وغيرها على الدول الأعضاء، إلى أن تتحول الكثير من الموارد الطبيعية العلاجية والمعرفة والخبرة الشعبية الطبية إلى ملكية لشركات أدوية عابرة للقارات - مثال شجرة النيم في الهند . كل ذلك سوف يؤدي إلى غلاء أسعار الدواء التي يحتاجها الفقراء .

\* سوف تتم خصخصة المياه بحيث يصعب على الفقراء الحصول على المياه النظيفة بتكلفة زهيدة .

\* النمو الاقتصادي الناجم عن العولمة والمتحقق من خلال استثمارات الشركات عابرة القارات في الدول الفقيرة سوف يؤدي إلى إضعاف القوانين التي تحمي العمال والبيئة وتتسبب من ثم في الكثير من المشاكل الصحية للفئات العمالية.

\* سوف تستخدم الشركات القارية تكنولوجيا ومواد كيميائية جديدة وغير معروفة العواقب في صناعاتها ومناجم تعدينها في الدول الفقيرة مستغلة جيش العولمة من العاطلين عن العمل مما يعرضهم لأمراض خطيرة .

\* إعلام العولمة يجتهد في نشر الثقافة والقيم الغربية ومنها أنماط الأطعمة والاستهلاك والتداوي مما يؤدي في الدول الفقيرة إلى تحيزات ضد

الموروث الشعبي المحلي في الغذاء والدواء ، فيكون الفقراء أول الضحايا من جانبي الغذاء والدواء .

3- أثر العولمة في العجز السياسي ، حيث يتوقع أن يكون أثرها إيجابياً على الفقراء من حيث تمكينها لأنظمة حكم تقوم على الشفافية والانتخابات الحرة مما يسمح للفقراء من المشاركة في اتخاذ القرار وإسماع صوتهم .

4- أثر العولمة في العجز الأمني ، ويتمثل في عدة أشياء :

\* عندما يتحول الناس ، بسبب سياسات التكيف الهيكلي ، إلى عاطلين عن العمل فسوف يبدعون في إنفاق مدخراتهم وغيرها من الأصول ، مما يجعلهم بلا غطاء أو ظهر يستندون إليه عند الكوارث، سواء طبيعية أو بسبب العولمة .

\* المجتمعات المحلية في الدول الفقيرة لها ميراثها في التكافل والتراحم ونجدة ذي الحاجة الملهوف، ولكن العولمة تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي والقيمي الذي يوفر الحماية والأمن من الخوف والجوع في تلك المجتمعات .

\* عولمة اقتصاديات الدول الفقيرة يجعلها عرضة لتذبذب أسعار السلع والسندات المالية في الاقتصاد العالمي ، وماينجم عن ذلك من هجرة فورية ومفاجئة لرؤوس الأموال المستثمرة في تلك الدول مما قد يتسبب في الانهيارات الاقتصادية وفقدان الملايين لوظائفهم ومدخراتهم وأعمالهم التجارية والإنتاجية في الدول الفقيرة (الانهيارات المالية في جنوب شرق آسيا أواخر القرن الماضي) . كل ذلك يجعل الفقراء يعيشون أوضاعاً اقتصادية غير آمنة . لقد تم تقدير الفقراء المدقعين في أندونيسيا في عام 1993م بحوالي 26 مليون شخص، ولكن عندما حدث الانهيار المالي الآسيوي ما بين 97-1999 ارتفع عدد الفقراء المدقعين في أندونيسيا إلى 130 مليون إنسان .

\* تؤدي الحروب إلى خلق حالة من عدم الأمن والاستقرار ويكون الفقراء أكثر المتضررين منها . العولمة تلعب دوراً كبيراً في إشعال الحروب

الأهلية والإقليمية والدولية ، فكثيراً ما تؤدي برامج التكيف الهيكلي والتكشف الاقتصادي المرافق لها إلى كثير من الإحباط والتذمر في الدول الفقيرة مما يصعب مهمة الطبقات الحاكمة . إحدى وسائل الهروب من مثل هذه المآزق هو إثارة النعرات العنصرية والطائفية وتحميل كل طائفة للأخرى مسئولية المصاعب الاقتصادية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الحروب الأهلية .

ثم هنالك الحروب التي تثيرها الشركات العابرة للقارات لحماية لمصالحها في الدول الفقيرة وليست حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب وعلى العراق منا ببعيدة.

5- أثر العولمة على العجز الديني للفقير ، وهو بلا شك أخطر الآثار على الفقراء في الدول الإسلامية ، إذ أن الفقر في حد ذاته كاد أن يكون كفراً فما بالك عندما تتراكم كل آثار العولمة السالبة السابقة على كاهل الفقير المسلم !! كيف يكون إيمانه عندما يمرض فلذة كبده ثم لا يستطيع شراء الدواء أو حتى الذهاب إلى عيادة الطبيب بسبب التحرير التجاري للكشف الطبي والدواء ؟ كيف يمتحن إيمانه عندما يحرز ابنه أو ابنته درجة متفوقة في التعليم ولكن ليس من سبيل إلى الجامعة بسبب خصخصة التعليم ؟ كيف يختبر إيمان الشباب الفقراء عندما يرون أنماط الاستهلاك والسلع المعولمة من حولهم وهم عاجزون عن مجرد الاقتراب منها ؟ ترى كيف يكون دينه عندما ترغمه العولمة على الهجرة والعيش في الدول الغربية المصدرة للعولمة ؟ .

## الزكاة والعولمة

### القضايا المثارة :

\* يمكن النظر إلى الزكاة من زاوية الاعتبارات الآتية :

1- إنها آلية مستمرة لإعادة توزيع الدخل والثروة من الأغنياء إلى الفقراء .

2- إنها آلية تحفز على الاستثمار وعدم تعطيل الثروة الإنتاجية .

3- إنها أداة للسياسة الاقتصادية .

\* العولمة سوف تؤدي إلى ظهور سلع جديدة ، مثل المعلوماتية ، تكون أساساً للدخول والثروات، فهل تجب الزكاة في مثل هذه السلع؟

\* كيف سوف تتأثر موارد الزكاة المالية بالعولمة ؟

\* العولمة سوف تؤدي إلى تطور هائل في تقنية المعلومات وتوظيفها فهل يمكن لمؤسسات الزكاة الاستفادة من هذه التقنية في رفع كفاءة الأداء جباية و صرفاً ، بحيث يقل سهم العاملين عليها ، ويتحصل مستحقوا الزكاة على حقوقهم بكل سهولة ويسر؟

\* زوال الحدود الجغرافية و السياسية واندماج مؤسسات المال والأعمال لتشكيل شركات ضخمة تستطيع الاحتفاظ بموقعها في السوق المعولم ، هل يغري مؤسسات الزكاة في مختلف أنحاء العالم بالاندماج وتكوين مؤسسات مالية مؤثرة في القرار الاقتصادي و السياسي؟

\* هل يمكن لمؤسسات الزكاة المحلية أن تعمل خارج حدودها الجغرافية جباية و صرفاً في ظل انحسار دور الدولة الوطنية؟

\* العولمة سوف تؤدي إلى سهولة انتقال رأس المال عبر الحدود الجغرافية دون الإذن من أحد، فكيف يؤثر ذلك على الجباية من ناحية إجرائية وعلى الموارد المالية المتحصلة ؟

\* العولمة قد تؤدي إلى دخول استثمارات أجنبية مقدره إلى الدول الإسلامية فكيف تتعامل معها مؤسسات الزكاة ؟

\* ماذا تعني ديمقراطية المؤسسات وشفافيتها وتمكين الفقراء من إسماع صوتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصائرهم بالنسبة للمؤسسات الزكوية ؟

\* هل يتوقع أن يتطور دور مؤسسات الزكاة لتلعب دور اللوبي المالي فتؤثر على القرارات السياسية والسياسات المالية للحكومات والبرامج الحزبية لصالح الفقراء ؟

\* هل يمكن أن تنشئ مؤسسات الزكاة هيئات محامين تدافع عن حقوق الفقراء ضد الشركات المعولمة ؟

\* هل يمكن أن تتحول مؤسسات الزكاة إلى مؤسسات استثمارية لصالح الفقراء ، أو تمويلية لذات الغرض بحيث تؤثر على سوق التمويل المتاح للفقراء ؟

\* هل يمكن أن تلعب مؤسسات الزكاة دوراً في حماية الملكية الجماعية للأراضي في الأرياف من نزعها وتخصيصها لصالح الشركات المعولمة حماية لأمن الفقراء ، ومنعاً لمظاهر التشريد والهجرة القسرية باسم العولمة ؟

\* هل يمكن لمؤسسات الزكاة أن ترمي بسهم في سبيل الله في معركة المعلوماتية والاستلاب الثقافي والديني للمسلمين عامة والفقراء خاصة ؟

\* ماذا عن إنشاء المدارس والمستشفيات المميزة لصالح الفقراء والمساكين ، استثمارات في رأس المال البشري وهو العنصر الأهم في الخروج من الفقر في ظل العولمة؟